



بنهاية 2024.. وتمنح القطاع قدرة كبيرة على إقراض المشاريع التنموية الضخمة وتوفير احتياجات الحكومة التمويلية خاصة بعد إقرار قانون «التمويل والسيولة»

30,5 مليار دينار مساحة الإقراض الإضافية لدى البنوك المحلية

الإجمالية (الخارجية والمحلية) للبنوك بنهاية 2024 حوالي 73,76 مليار دينار، ونمو سنوي 5٪، وبزيادة قيمتها 3,7 مليارات دينار، حيث سجلت بنهاية 2023 حوالي 70 مليار دينار. وقد شكلت محفظة القروض للبنوك المحلية حوالي 60٪ من إجمالي موجودات القطاع كما في نهاية عام 2024، والتي بدورها بلغت نحو 123,3 مليار دينار، ومرتفعة بنسبة 5٪ عن نهاية عام 2023. وعلى صعيد موجودات القطاع المصرفي المحلي، فقد أظهرت البيانات أن إجمالي موجودات القطاع بلغت 123,3 مليار دينار بنهاية عام 2024، ما يعادل 245٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنهاية عام 2023، والذي سجل حوالي 50,3 مليار دينار، مما يدل على أهمية هذا القطاع وحيويته للاقتصاد الوطني.

ولجهة قاعدة الودائع الإجمالية للقطاع المصرفي الكويتي، متضمنة ودايع البنوك الخارجية والمحلية، والتي تشمل ودايع العملاء والودائع من البنوك والمؤسسات المالية، فقد بلغت 98,2 مليار دينار، بنمو سنوي 6٪، بما يعادل زيادة قدرها 5,6 مليارات دينار، مقارنة مع 92,62 مليار دينار بنهاية 2023. وتشكل ودايع العملاء نحو 73٪ من إجمالي قاعدة ودايع البنوك الكويتية، حيث بلغت قيمتها بنهاية عام 2024 حوالي 71,9 مليار دينار، وبنسبة نمو سنوية 3٪، بما يعادل ارتفاع قيمته 1,91 مليار دينار. أما الودائع من البنوك والمؤسسات المالية، فتشكل النسبة المتبقية 27٪، ما يعادل 26,3 مليار دينار.



على هذه الهوامش ضمن سياسات الإقراض المتحفظة لضمان الاستدامة المالية في ظل المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

قاعدة مصادر التمويل

أما إجمالي قاعدة المصادر التمويلية للبنوك الكويتية التي تحتسب على أساسها نسبة القروض إلى الودائع، وبلغت محفظة القروض

التمويلية المتوفرة فعلياً داخل السوق المحلي. وتعكس هذه المؤشرات وجود هوامش مريحة لدى القطاع المصرفي الكويتي لتتبع له مواصلة لعب دور استراتيجي في دعم عجلة التنمية، وتعزيز الاستقرار المالي، وتوفير السيولة اللازمة للمقاعين العام والخاص على حد سواء، كما تبرز أهمية المحافظة

من هذه الاحتياجات دون تعريض استقراره المالي للمخاطر. الجدير بالذكر أن القدرة الإقراضية الإضافية للبنوك الكويتية تختلف بحسب البنك، حيث يتصدر بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي قائمة البنوك من حيث المساحة الإقراضية المتاحة. ويعزى ذلك إلى حجم أصولهما

المحلل المالي أظهرت بيانات مالية حديثة أعدتها «الأخبار»، أن القطاع المصرفي الكويتي يحتفظ بقدرة إقراضية فائضة تقدر بنحو 30,5 مليار دينار بنهاية عام 2024، ما يعكس متانة النظام المصرفي المحلي واستعداده للمساهمة الفاعلة في دعم خطط التنمية الوطنية ومشروعات البنية التحتية الكبرى. وتأتي هذه القدرة الإقراضية الإضافية نتيجة محافظة معظم البنوك المحلية على نسب قروض إلى إجمالي ودايع (LDR) دون الحد الأقصى المسموح به من قبل بنك الكويت المركزي، والبالغ 100٪، ووفقاً لتعليمات المركزي، فإن الحد الأقصى للإقراض يحتسب على أساس نسبة إجمالي القروض إلى مجموع المصادر التمويلية، والتي تشمل الودائع والأدوات المالية المشابهة، ما يحدد بدقة المساحة التمويلية التي يمكن للبنوك التحرك ضمنها. وتوفر هذه المساحة الإقراضية الواسعة مجالا واسعاً للبنوك الكويتية للمشاركة في تمويل المشروعات التنموية التي تعكف الحكومة على تنفيذها ضمن خطة «كويت جديدة 2035»، وتشمل مشروعات في مجالات البنية التحتية، والنقل، والطاقة، إلى جانب مشروعات القطاع النطفي ذات الطابع الاستراتيجي. كما تمكن هذه القدرة التمويلية البنوك من لعب دور أكبر في تمويل مشروعات القطاع الخاص، بما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط. وفي ضوء إقرار قانون التمويل والسيولة الجديد،

صيانة ضخمة لمصفاة الزور بـ130 مليون دينار



وتعتبر مصفاة الزور من أبرز المشاريع الاستراتيجية في قطاع النفط المحلي، وتمثل ركيزة أساسية في خطة مؤسسة البترول الكويتية لعام 2040. وتبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة نحو 615 ألف برميل يوميا، مما يمثل 43,5٪ من إجمالي الطاقة التكريرية للكويت. وتتكون المصفاة من ثلاث مصاف مصغرة، كل منها تحتوي على وحدات تقطير جوي، وإزالة الكبريت، والمعالجة الهيدروجينية، مما يعزز من مرونة التشغيل واستمراريته.

علمت «الأخبار» من مصادر نفطية مسؤولة أن مصفاة الزور تتجهز لتنفيذ صيانة دورية ضخمة رصد لها نحو 130 مليون دينار. وفي التفاصيل، قالت المصادر إن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة قامت بتقسيم العقد الضخم إلى جزأين، حيث البلوك الأول بقيمة 57,45 مليون دينار، والبلوك الثاني بقيمة 71,79 مليون دينار.

أحمد مغربي

88 شركة مدرجة وزعت أرباحاً نقدية ومنحة عن 2024



المشترأة، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 70,2 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 52,225 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 17,982 مليون دينار. وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناعات السيارات، فقد استحوذ على 0,6٪ من إجمالي المشتراة (0,6٪) للفترة ذاتها (2024) 0,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة (0,6٪) للفترة ذاتها (2024)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 38,745 مليون دينار، في حين باع أسهما بقيمة 35,136 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته شراء وبنحو 3,608 مليون دينار. وأخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناعات السيارات، فقد استحوذ على 0,6٪ من إجمالي المشتراة (0,6٪) للفترة ذاتها (2024) 0,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 38,745 مليون دينار، في حين باع أسهما بقيمة 35,136 مليون دينار، ليصبح

«الشال»: 2,8 مليار دينار صافي أرباح 137 شركة خلال العام الماضي

الذي يمنح الحكومة صلاحية إقراض ما يصل إلى 30 مليار دينار على مدى 50 عاماً، تبرز البنوك المحلية كخيار تمويلي رئيسي في حال قررت الحكومة اللجوء إلى السوق المحلي لتلبية احتياجاتها التمويلية. وتشير البيانات إلى أن القطاع المصرفي المحلي يمتلك من الإمكانيات ما يؤهله لتلبية نسبة كبيرة من هذه الاحتياجات دون تعريض استقراره المالي للمخاطر. الجدير بالذكر أن القدرة الإقراضية الإضافية للبنوك الكويتية تختلف بحسب البنك، حيث يتصدر بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي قائمة البنوك من حيث المساحة الإقراضية المتاحة. ويعزى ذلك إلى حجم أصولهما

في المرتبة الثانية بعد قطاع البنوك بارتفاع بقيمة 84,9 مليون دينار ليصل مستوى أرباحه إلى نحو 318 مليون دينار مقابل نحو 233,1 مليون دينار. ولفت إلى تراجع أرباح قطاع الاتصالات من نحو 319,5 مليون دينار إلى أرباح بلغت نحو 285 مليون دينار، أي بتراجع بنحو 34,5 مليون دينار وبنسبة 10,8٪.

فئات المتداولين

من جهة ثانية، ذكر تقرير «الشال» أن الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي لفترة الربع الأول من عام 2025 (يناير - مارس)»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لحسبة وفترة المتداولين. وأفاد التقرير بأن قطاع المؤسسات والشركات مازال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 65,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة و63,7٪ من إجمالي قيمة

نهاية أبريل الجاري موعداً نهائياً لتقديم العروض المالية للمشروع

بذكر أن الموعد النهائي لتقديم العطاءات تم تحديده عدة مرات منذ طرح المشروع في البداية أكتوبر العام الماضي، وكان الموعد الأصلي لتقديم العطاءات هو 1 ديسمبر 2024. وفي إعلان صدر في أبريل من هذا العام، ضمت قائمة الشركات المؤهلة مبدئياً للمشاركة في المناقصة 15 شركة، أبرزها: دابو، فلور، شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات، شركة هيونداي للصناعات الثقيلة، شركة جي سي، لارسن وتوبرو، بتروفك وساييم وسمسونغ للهندسة وسينوبك وتيكنيكاس ريوبيدياس.

175 مليون دينار ميزانية تقديرية لمرافق تصدير النفط الخفيف

ذكرت مجلة ميد أن شركة نفط الكويت بصدد تمديد الموعد النهائي لتقديم العطاءات الخاصة بمشروع تطوير مرافق تصدير النفط الخفيف الجوراسي (JLO) وتحديث شبكة التصدير الحالية. وتم تحديد الموعد الجديد لتقديم العطاءات لعقد المشروع الرئيسي في 27 الجاري، بعد أن كان مقرراً سابقاً في 6 أبريل، وتقدر ميزانية المشروع نحو 175 مليون دينار (569 مليون دولار).